

CE/78/3  
Madrid, May 2006  
Original: French

الدورة الثامنة والسبعون  
كيتو، الإكوادور، ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٦  
البند ٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

### تقرير الأمين العام

### مذكرة من الأمين العام

في هذه الوثيقة، يُعرض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن وضع صناعة السياحة العالمية وأنشطة المنظمة.

## تقرير الأمين العام

يتناول هذا التقرير المواضيع الثلاثة الآتية:

- وضع سوق السياحة في عام ٢٠٠٦،
- تطور منظمة السياحة العالمية منذ انعقاد الدورة السادسة عشرة لجمعيةها العامة في دكار،
- آفاق منظمنا للعامين القادمين.

### ١- وضع سوق السياحة في عام ٢٠٠٦

حافظت السياحة في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٦ على الزخم المكتسب في ٢٠٠٥، إذ حققت نمواً بنسبة ٥,٥ بالمئة من حيث عدد الوافدين وتجاوزت العتبة الرمزية لعدد ٨٠٠ مليون. تمثل هذه الأرقام نمواً كبيراً في إطار الأجواء المضطربة التي خيمت على السنوات الأخيرة: زيادة بمقدار ١٠٠ مليون في ثلاث سنوات!

إن الأداء الحسن للاقتصاد العالمي (رفع صندوق النقد الدولي مؤخرًا توقعاته للنمو العالمي في العام الجاري من ٤,٣ إلى ٤,٩ بالمئة) يشكل العامل الرئيسي لهذه النزعة الإيجابية التي تلاحظ في كل أقاليم العام، وإن بدرجات مختلفة: من "معتدلة" في أوروبا الغربية إلى "قوية جداً" في آسيا والمحيط الهادئ.

وثمة مباعث شكوك ثلاثة لا تزال تخيم على هذه النزعة باتجاه النمو المستمر، مع أنه لا يبدو، في الوقت الراهن، أن أياً من هذه الشكوك يعرضها للخطر.

مبعث الشك الأول يتعلق بالعمليات الإرهابية التي لا تزال تستهدف الزوار الأجانب والمنشآت السياحية، علماً أن آخر هذه العمليات وقع في دهب، في سيناء المصرية. فالسياح باتوا أكثر من أي وقت مضى هدفاً اعتيادياً للمجموعات الإرهابية التي تلتزم الدعاية لأفعالها المؤسفة. لكن يصح القول أيضاً إن رد فعل السوق على هذا النوع من المصاعب أصبح الآن أقل انفعالية وأكثر عقلانية مما كان عليه في الماضي. فالمستهلك بات يُجري تقويماً أفضل للوضع، فيضيف بكل بساطة شاغل الأمن إلى سائر الاعتبارات حين يختار مقصده. ومن ثم، فإن أثر هذه العمليات ينحو نحو التضاؤل. كما أن التعاون الدولي يساهم أيضاً في ذلك. وتعمل منظمنا، في الأوقات العصيبة، بمثابة وسيلة للتضامن بين أعضائها. وشيئاً فشيئاً، تترك المقاصد أنها تتخلى أثناء الأزمات عن كونها متنافسة لتتحول إلى شركاء. ويحدث نفس الشيء في حالات وقوع كوارث طبيعية مثل تسونامي جنوب آسيا، أو أعاصير الكاربي، أو الزلزال الأخير الذي ضرب يوغياكارتا في إندونيسيا.

إن الارتفاع الهائل في أسعار النفط، وانعكاساته على تكلفة وقود الطيران، هو الخطر المحتمل الثاني في هذا الظرف الذي بلغ فيه سعر البرميل أو تجاوز، في العالم أجمع، ٧٠ دولاراً، وحيث تدل كل المؤشرات على أن الأمر ليس مسألة "صدمة" نفطية، كالصدمات التي شهدناها في الماضي، بل إنها مسألة دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ثابتة في تاريخه، تتسم بارتفاع هيكلي في أسعار الطاقة. ومع ذلك، علينا أن نفهم هذا الواقع في سياقه اللازم. فحتى لو بلغت القيمة الإسمية للبرميل أسعاراً لم يسبق لها مثيل، فإن قيمته الحقيقية تبقى دون الأسعار القصوى التي تحققت في أوائل الثمانينات وأوائل التسعينات. وواقع الأمر هو أن البرميل الذي كان يكلف ٤٠ دولاراً عام ١٩٨٠ يعادل اليوم، بالأسعار الثابتة وفي سياق القدرة الشرائية (بعد احتساب التضخم بالأسعار الجارية وفقاً لمؤشر أسعار المستهلك)، حوالي ٩٤ دولاراً.

وثمة تقرير صدر مؤخراً عن منظمة السياحة العالمية يؤكد أن قطاع السياحة والنقل الجوي، في الظروف الراهنة، لا يتأثر إلا قليلاً بهذا الوضع، باستثناء الشركات الأمريكية المصابة أصلاً بالضعف، وشركات العديد من البلدان النامية التي تفتقر إلى الموارد المالية التي يمكن أن تحميها من الارتفاع المؤقت للأسعار عن طريق شراء مخزونات احتياطية.

وأخيراً، يتمثل مبعث القلق الثالث باحتمال تفشي وباء إنفلونزا الطيور بين البشر. لكن في هذه المرحلة، مرحلة الجائحة الحيوانية، لا يشكل هذا الخوف إلا خطراً جانبياً على الأسفار السياحية. ويبدو أن رسالة المنظمة في هذا الصدد قد شاعت، وهي تنص على أن المسافرين لا يتعرضون لأي خطر - حتى في المناطق حيث قد تكون الطيور مصابة - طالما عملوا بتوصيات السلطات الصحية.

ويلحظ، في نهاية الأمر، أن العوائق التي لا علاقة لها بالأسعار قد أصبحت في السنوات الأخيرة أهم من العوائق الاقتصادية أو التجارية الصرفة، وقد أتاحت للأمين العام فرصة بحث هذا الموضوع مؤخراً مع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. فوباء سارز تسبب بأضرار تفوق ما تسبب به ارتفاع أسعار النفط وتسونامي جنوب شرق آسيا. والصعوبات الرئيسية تكمن اليوم في الخوف من خطر حدوث اعتداء ما أثناء السفر، وفي تكاثر القيود المفروضة بداعي الأمن، والتشدد في النظم المفروضة للحصول على تأشيرات الدخول، والقيود المعتمدة في مجال الهجرة، والتكاثر غير المعقول "لنصائح السفر" التي تصدرها الحكومات، وهي مشكلة بحثناها مطولاً في جمعيتنا العامة بداكار.

في هذه الظروف، وعلى الرغم من هذه العوائق، يبقى نمو التوافد الدولي بنسبة تتراوح بين ٤ و ٥ بالمئة توقعاً معقولاً لعام ٢٠٠٦. ويلحظ أنه يواكب اتجاهها مزمناً بعيد الأمد بدأ يُحتسب منذ عام ١٩٩٥ في "تصور ٢٠٢٠" الذي وضعته المنظمة. وبالتالي، فإن استنتاجات هذا التوقع على المدى الطويل لا تزال وجيهة إلى حد بعيد، بغض النظر عما تحدثه من آثار على المدى القصير الصدمات ذات الطابع المختلفة التي اتسمت بها هذه السنوات الأخيرة.

إن ضرورة السفر طلباً للراحة، أو للعمل، أو للاستشفاء، أو حتى لأسباب دينية أصبحت لها جذور عميقة في مجتمعاتنا، ما يؤدي إلى توطيد الطلب على السياحة ويعطي قطاعاً القدرة على تحطيم كل العوائق التي تعترض طريقه نحو التوسع.

## ٢ - منظمة السياحة العالمية منذ انعقاد الجمعية العامة في داكار

في هذا الاجتماع، يحاط المجلس علما بالأنشطة التي قامت بها المنظمة منذ انعقاد جمعيتها العامة الأخيرة، تنفيذاً لبرنامج عملها للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. فالأشهر القليلة المنصرمة منذ ذلك الحين اتسمت بنشاط خاص للمنظمة وأمانتها.

ولقد تمثل الحدث الأهم، دون شك، بعقد دورة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة وبعض الاجتماعات ذات الصلة في نيسان/أبريل، في مدريد، بدعوة منا ومن حكومة إسبانيا. وساهمت هذه الدورة، التي لاقت نجاحاً لا شك فيه، بفضل الدعم الاستثنائي الذي خصه بها البلد المضيف، في إبراز منظمنا ضمن المنظومة. فمنظمة السياحة العالمية لم يعد يُنظر إليها كمجرد أحدث وأصغر وكالة من الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة، بل، كما قال الأمين العام كوفي أنان حين خاطب موظفينا في تلك المناسبة، كمنظمة مكلفة بمهمة كبرى في قطاع اقتصادي رئيسي قد تكون مساهمته حاسمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتجدر الإشارة، بالإضافة إلى رؤساء الوكالات والبرامج الذين حضروا كلهم تقريبا، إلى مشاركة مدير صندوق النقد الدولي في هذه الاجتماعات، والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، ونائب رئيس البنك الدولي، ورئيس وزراء النرويج، ورئيس وزراء باكستان، وغيرهم من الشخصيات الهامة.

ومن بين الاجتماعات والأنشطة الأخرى البارزة، تجدر الإشارة إلى الآتي:

- مشاركة المنظمة في معرض السياحة بمدريد (فيتور) ومعرض برلين (ITB)، مع عقد عدة اجتماعات وندوات تقنية، لاسيما في برلين، مثل الاجتماع الأول لمجلس المقاصد، ومنتدى السياحة المستدامة والقضاء على الفقر (ST-EP)، والاجتماع الأول للجنة إدارة مؤسسة (ST-EP) (علما أنه من المقرر عقد الاجتماع الثاني في كيتو، مباشرة قبل اجتماع المجلس التنفيذي)؛
- عقد أربعة اجتماعات للجان الإقليمية: أوروبا (كازاخستان)، القارة الأمريكية (أوروغواي)، شرق آسيا والمحيط الهادئ - جنوب آسيا (ماكاو، الصين)، وقد عقدت ندوة تقنية مع الاجتماعين الأولين وقمة وزارية مع الاجتماع الثالث؛
- تنظيم مؤتمرين للاتصالات السياحية (توركوم) في بامكو (مالي) في أيار/مايو، وفي روساريو (الأرجنتين) في حزيران/يونيو، كل لإقليمه؛
- اجتماعات وأنشطة ذات صلة بأداب السياحة والسياحة التضامنية (المشاركة في منتدى السياحة التضامنية في تشياباس، المكسيك، في نيسان/أبريل، واجتماع اللجنة العالمية لأداب السياحة في بنغالور، الهند، في حزيران/يونيو، وندوة حول آداب السياحة في إكوادور، مباشرة قبل عقد الاجتماع الحالي للمجلس)؛
- اجتماعات لعدة لجان في المقر (الإحصاء في آذار/مارس، دعم الجودة والتجارة في نيسان/أبريل، لجنة البرنامج ولجنة الميزانية والمالية في أيار/مايو)؛
- مختلف الاجتماعات والندوات التي عقدها الأعضاء المنتسبون ومجلس التعليم، وتسليم جوائز "بوليزيس" في أواخر أيار/مايو و أوائل حزيران/يونيو في مدريد؛

- مؤتمر يوغياكارتا، إندونيسيا، حول "السياحة والثقافة" في شباط/فبراير، ومؤتمر فيلنيوس، ليتوانيا، حول "أثر توسيع الاتحاد الأوروبي على التنمية السياحية في أوروبا" في آذار/مارس، ومؤتمر طهران حول "السياحة والحرف اليدوية" في أيار/مايو؛
- فريق العمل الذي أنشأته الجمعية العامة لدرء المخاطر وتدبير الأزمات اجتمع مرتين - مرة في باريس في شباط/فبراير ومرة أخرى في مدريد في أوائل حزيران/يونيو - بعد أن كان عقد اجتماعا تقنيا أيضا في باريس في أيار/مايو. ويقدم تقرير حول هذا البند الهام وحول استعداد المنظمة لما قد يترتب من نتائج على احتمال تفشي وباء إنفلونزا الطيور، إلى المجلس التنفيذي الذي سوف يتعين عليه اعتماد خطة عمل أعدها فريق العمل في هذا الصدد.

وبمناسبة انعقاد اجتماع لجنة البرنامج المذكور أعلاه، تم الشروع بالتحضير لبرنامج العمل للعام للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وحذا لو قام أكبر عدد ممكن من البلدان الأعضاء بالإبلاغ عن رغباتهم في هذا المجال.

الوضع المالي للمنظمة في أوائل ٢٠٠٦ يبدو جيدا. فحتى ١٧ أيار/مايو كان قد تم تحصيل ٦٢ بالمئة من الاشتراكات المتوقعة (مقابل ٥٩ بالمئة في نفس التاريخ من عام ٢٠٠٥). وكان قد تم صرف ٢٩ بالمئة من النفقات (مثل العام الماضي)، وتم تقاضي ٣٥٠ ألف يورو من الاشتراكات المتأخرة، أي نصف المجموع المتوقع لهذا العام.

### ٣- آفاق منظمة السياحة العالمية

فور قيام أعضاء جمعيتنا العامة بتشريفي بإعادة انتخابي لولاية جديدة، عرضت في داكار ما بدا لي كتحديات ثلاثة تواجهنا في المستقبل القريب: التنظيم النهائي لمبادرتنا من أجل مكافحة الفقر، واستكمال توسيع العضوية، والقيام بتجديد جيل الموظفين في الأمانة.

في هذه الأشهر الأخيرة، تم إحراز تقدم ملموس في مبادرتنا للسياحة المستدامة والقضاء على الفقر (ST-EP). إذ تم تعيين أعضاء مجلس إدارة هذه المؤسسة وقد بدؤوا يجتمعون. تم تعيين رئيس مؤقت ومدير، وبدأ العمل بإجراء تعيين أعضاء مجلس المحافظين. تعين مواكبة ذلك بصورة عرضية، كما يتعين علينا أن نفعل ذلك في اجتماع المجلس الحالي. ولقد سافر الأمين العام ورئيس دائرة التنمية المستدامة إلى سيول من أجل التحقق من التنفيذ الفعلي لأنشطة المؤسسة، بدعم من حكومة جمهورية كوريا.

أما بالنسبة للأمانة، فقد تعزز فريق خدمة التعاون التقني ودائرة التنمية المستدامة بدعم من حكومة فرنسا والمنظمة الهولندية للتعاون من أجل التنمية. وتم انتداب منسقين ميدانيين، في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، حرصا على التطبيق الجيد لمشاريع التنمية والقواعد المالية الملحوظة لتنظيم العمليات. وتسلم نائب الأمين العام، السيد طالب الرفاعي، الذي تولى مهامه الفعلية في شهر شباط/فبراير، مهمة الإشراف على مجمل عمليات تنفيذ مبادرة (ST-EP). وتقع على المجلس التنفيذي وعلى الأمين العام مسؤولية الحرص على تناسق ووحدة مجموعة العمليات، أكانت أنشطة (ST-EP) تجري عن طريق المؤسسة (أعمال بحوث، وأنشطة اتصالات وشراكة) أم أنشطة تقوم بها الأمانة ذاتها (بعثات لتحديد المشاريع وتنفيذها).

بالنسبة للتحدي الثاني، أي استكمال عضوية المنظمة، يجدر التذكير بأن المنظمة باتت تضم ١٥٠ عضواً، بعد انضمام آخر أربعة أعضاء (بمن فيهم المملكة المتحدة)، الأمر الذي أقرته أو قررتها الجمعية العامة في دورتها الأخيرة.

اتساع العضوية مستمر. فقد أعلنت طاجيكستان، وترينيداد وتوباغو، واتحاد القمر عن عزمها على الانضمام إلى المنظمة. أما بوروندي، التي كانت قد طرحت انسحابها، فقد عزفت عن ذلك، مع أنها أبقت معلقة مشكلة الاشتراكات المتأخرة المتراكمة عليها. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، تستمر الاتصالات عبر قنوات مختلفة (حكومات صديقة، وأعضاء منتسبين أمريكيين في المنظمة، وممثلة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة). وبناء على طلب اللجنة الفرعية للاشتراكات في مجلس الشيوخ، قدمت وزارة الخارجية الأمريكية إلى البرلمان تقريراً حول مصلحة الولايات المتحدة وقطاعها السياحي في الانضمام إلى المنظمة. للتقرير صبغة إيجابية جداً، ووزارة التجارة الأمريكية مستمرة بتقديم الدعم الفعلي لهذا الإجراء. ويبدو أن القرار النهائي متعثر بعقبة واحدة فقط، هي العقبة المالية. ويجتهد الأمين العام في اغتنام هذه الظروف - التي أفلحنا إلى حد بعيد في توفيرها - لكي يتخذ قرار إيجابي، علماً أنه يتعذر، في الظروف الراهنة، ضمان أن يتخذ هذا القرار في العام الجاري.

التحدي الثالث والأخير يتمثل بتجديد جيل الموظفين، وهو أمر بدأ بحلول نائب جديد للأمين العام على الأمانة، وسوف يستمر مع تقاعد الممثل الإقليمي للقارة الأمريكية في العام الجاري، ورؤساء الإدارة، والتسويق، والجودة، والتنمية المستدامة، في العام القادم.

وعلاوة على ضرورة التغيير - بترقية داخلية لأقدر المهنيين العاملين في الأمانة، وعن طريق استقدام مهنيين خارجيين يتبحون، في نفس الوقت، تنوعاً إضافياً في تركيبها - تُطرح مشكلة إدارة منظمة متنامية، تعاضمت مسؤولياتها، وعلا شأنها، وبرز حجمها.

ولنكن واضحين: الهدف ليس استبدال المرونة بالبيروقراطية. "ما هو صغير بديع"، فقد انفردت المنظمة في الماضي، من نواح كثيرة، بقلّة عدد موظفيها الذين لم يتعدوا المئة، وبطريقة إدارتها المركزية نسبياً، وبقدرتها على اتخاذ قرارات صائبة بسرعة. وبرهنت هذه الميزة على جدواها في مناسبات متعددة، لاسيما لدى تنفيذ مشاريع قامت بها منظمات أخرى في المنظومة، ما جعل قدرتنا على الرد أكبر بوضوح من قدرة شركائنا.

ويستحسن أن نحافظ، قدر الإمكان، على هذه الميزة التنافسية. لكن من المؤكد، في نفس الوقت، أن نموذج إدارتنا القديم بدأ يلفظ أنفاسه مع ازدياد عدد الأعضاء وحجم الأنشطة. فالمنظمة تدخل الآن في حيز الأداء المتضائل. ويلاحظ بوضوح ضرورة زيادة التنسيق وتحسين التداول الداخلي للمعلومات.

علينا أن نجيد التطور، دون تسرع وعلى مراحل. ففي ما كتبه بنجامين كونستان عين الصواب: "لا تتشبهوا في تدعيم ما يتهاوى، ولا تتسرعوا في تثبيت ما يبدو قادماً". ولا شك في أن الوقت قد حان من أجل الاعتماد التدريجي لشيء من اللامركزية في اتخاذ القرارات، وتحسين التداول الأفقي للمعلومات، وتعزيز أدوات الرقابة والضوابط الداخلية، وإجراءات تنسيق تساعد على التعاون بين مختلف الخدمات وتحول دون حدوث ازدواجية عقيمة.

سنتاً ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ سوف تشكلان، بالتالي، فرصة لتعزيز فريق إدارة الأمانة وإعادة هيكلتها في نفس الوقت. وهو أمر متاح وضروري في آن معاً، نظراً للتغيرات التي ستطرأ على الأشخاص.

سيقوم الأمين العام بإعلام المجلس التنفيذي بنواياه بهذا الشأن خلال هذه الدورة. لقد نُفذت المرحلة الأولى، بإنشاء فريق، على صعيد الإدارة وعلى صعيد الخدمات، من أجل التصدي بصورة أفضل للطوارئ والأزمات. ومن المتوقع تنفيذ المرحلة الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وهي سوف تتناول قطاع الاتصالات والمعلومات، والأعضاء المنتسبين (حيث تولت مسؤولية جديدة مهامها)، والممثلة الإقليمية للقارة الأمريكية، ودائرة التسويق وتقنيات الترويج. وينبغي إنجاز الهيكلية الجديدة المرتقبة بأسرها في النصف الثاني من ٢٠٠٧.